تاريخ استقبال المقال: 22 / 11 /2017 تاريخ قبول نشر المقال: / /2017 تاريخ نشر المقال:2018/01/31

المحددات السوسيو- تنظيمية وعلاقتـها بتوزع السلطة التنظيمية داخل المؤسسة

The socio- Organizational determinants and their relationship to the distribution of organic power within the institution

بن الطاهر حمزة

جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر

مخبر الدراسات الانتربولوجية والمشكلات الاجتماعية

أ.د. رحاب مختار

جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر

مدير مخبر الدراسات الانتربولوجية والمشكلات الاجتماعية

ملخص:

ارتبطت التنظيمات ارتباطاً وجودياً بموضوع السلطة فيها، حيث اعتلت سلم الأولويات في بواكير الدراسات والبحوث السوسيولوجية التي تُعنى بالحقل التنظيمي، باعتبارها تكريس للامتثال الذي يبلور المنطق المعزز لأهميتها. والسلطة في معناها القدرة على التأثير في ذلك السلوك وتوجيهه نحو الأهداف والغايات التي يحددها من له القدرة على فرض إرادته، الأمر الذي أمكننا الاستعاضة عن ماهية السلطة، إلى الكيفية التي تنبجس بها هذه السلطة إلى الوجود، إذ لم تصبح السلطة مرتبطة بالقوانين فقط، بل هي قابلة للتملك أيضاً.

الكلمات المفتاحية: البناءات والنظم الاجتماعية، السلطة التنظيمية ، المحددات السوسيولوجية، المحددات التنظيمية

Abstract:

The organizations have been intimately connected to the issue of authority. They have become priorities in the early studies and sociological research of the organizational field, as a consecration of compliance that crystallizes the logic of its importance. Power means the ability to influence that behavior and direct it toward the goals and objectives set by those who have the power to impose their will. This has enabled us to replace what power is, how this authority comes into existence. Also propertyable.

Keywords: *buildings and social systems /power /sociological determinants organizational determinants*

مقدمة:

يعد التطور الذي شهده الفكر الإداري الحديث الذي ساهم في تغيير الكثير من المفاهيم والمضامين المعرفية للحقل التنظيمي، وذلك في سياقات محددة ومترابطة، تعلقت أساساً بالتصور النظري الابستيمولوجي والامبريقي لهذه التنظيمات، نقلة نوعية ليس فقط في هيكلة المؤسسات و مواردها، بل في إحداث ثورة فكرية، تُرجمت بتحول علم الاجتماع الذي يعنى بهذا المجال من علم الاجتماع العمل أو الصناعي إلى علم الاجتماع المؤسسة. نقل معه تحولًا في مفاهيم وماهية الظواهر المرتبطة بها، إذ لم تعد المؤسسة تلك الوحدة المنعزلة عن عالمها الخارجي، كنسق مغلق على نفسه. بل أصبحت في تبادل مباشر للتأثير. وعلى غرار الكثير من الظواهر التنظيمية، تحول مفهوم السلطة التنظيمية والتي كانت شبه مطلقة في أيدي المستويات العليا للإدارة، إلى سلطة منتشرة ومتوزعة وكثيرة الانشطار بين العديد من الكتل الاجتماعية داخل التنظيمات بل وحتى خارجها، الأمر الذي فرض على الباحثين والمهتمين الغور في أعماق المركب الاجتماعي المرتبط بالتنظيم، وتتبع خلفيات الأفراد السوسيوثقافية، إيماناً بالعلاقة الكاملة بين ممارسات الأفراد وسلوكاتهم داخل المؤسسة وبين رواسبهم الثقافية والاجتماعية الدالة على إفرازات البناءات والنظم الاجتماعية للمجتمع، والمرتبطة بالتنشئة الاجتماعية للأفراد.

والورقة البحثية محاولة سوسيوتحليلية تبحث في العلاقة بين ممارسات الأفراد وسلوكاتهم داخل المؤسسة ورواسبهم الثقافية والاجتماعية، وذلك من خلال دراسة البناءات والنظم الاجتماعية وتطورها في التراث السوسيولوجي، وكذلك إفرازاتها الاجتماعية للعديد من المحددات ذات البعد الاجتماعي والثقافي. ولان مفهوم السلطة تطور مع تطور الفكر السوسيولوجي عمدت الدراسة إلى تتبعها في مضمار علم الاجتماع، ثم إيجاد تقاطع لتموقع السلطة بين إفرازات النظم الاجتماعية ومحددات التنظيم وقواعد البيروقراطية.

I- البناءات والنظم الاجتماعية في السياق المعرفي للعلوم الاجتماعية

I-1- البناء الاجتماعي social structure :

مصطلح يتكون من شقين (البناء) و(الاجتماعي)؛ فـ(البناء) يشير إلى تشييد أو ترتيب نظام وفق تراتبية محددة وسليمة، وانه نتاج عن تنظيم عناصره، التي لا تمثل ولا تعني شيئاً منفردة، ولا تأخذ معناها إلا من خلال مساهمتها في المجموع[1]. و(الاجتماعي) يدل على كل ما هو اجتماعي أو يتعلق بالمجتمع، و بربط المعنيين ربطاً لغويًا جاز لنا أن نعطي البناء الاجتماعي معناً لغوياً، فهو النظام المشيد وفق تراتبية معينة تتعلق بالمجتمع.

أما في المعنى **الاصطلاحي** لـ(البناء الاجتماعي)، فقد لاحظنا في جمعنا للمادة العلمية، الاختلاف الواضح والمعتبر بين العلماء في إرساء معنى موحد للبناء، ويعود هذا الاختلاف لتعدد منطلقاتهم الفكرية و تنوع مداخلهم الابستمولوجية، خاصة عند محاولة التمييز بين الاجتماعيين والانتربولوجيين في تناول موضوع البناء الاجتماعي.

ولا يقتصر التميز فقط بين أقطاب التخصص، بل يكمن الاختلاف أيضاً بين علماء التخصص الواحد، مرده التفاوت في وجهات النظر، وزاوية الانطلاق التي يركز عليها الباحث، رغم الإجماع في كون البناء الاجتماعي هو المجموع المتماسك والمتلاحم للعلاقات الهادفة والصلبة، التي تنشأ بين الأفراد المكونون لمجتمع، لمنظمة...الخ.

يطرح عالم الاجتماع البريطاني الماركسي "توم بوتومور T.B.Bottomore" تصوره للبناء الاجتماعي، على انه يتضمن مختلف أنواع النظم والجماعات التي تربط بين أفراد المجتمع دون منح استثناء للنظم الطارئة والجماعات الصغير المؤقتة، القصيرة الزمن و القابلة للتغير السريع؛ " إن أكثر التصورات أهمية للبناء الاجتماعي هي تلك التي تتصوره بوصفه كلاً مركباً يشمل النظم الأساسية السائدة في المجتمع والجماعات المختلفة التي يتألف منها، ذلك أن للمجتمع –متطلبات وظيفية– سواء كان منها ما يتعلق بالاتصال أو بالنشاط الاقتصادي أو ما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية والسلطة وغيرها"[2]، في تصوره هذا، أبدى (بوتومور) قصوراً واضحاً، جانب ما ذهب إليه اغلب العلماء في ضرورة استبعاد و عزل العلاقات المؤقتة، التي لا تسمو لتكون وحدات بنائية، وتبقى في مستوى العلاقات

الاجتماعية فقط، الأمر الذي أكده بروفيسور الانتربولوجيا الاجتماعية، البريطاني (السر ايفانز برتشارد Sir Edward Evans-Pritchard)حين أكد على أن البناء الاجتماعي "هو مجموعة العلاقات التي تقوم بين الجماعات الاجتماعية التي تتمتع بقدرة عالية على البقاء والاستمرار في الوجود"[3].

وفي سياق المعنى، نجد العالم الانتربولوجي الانجليزي (الفريد رادكلف براون Alfred Radcliffe-Brown) يؤكد على ما اجمع عليه غيره حين يصرح بـ:"أنّ الحالات الفردية التي تتجسّد فيها تلك العلاقات الاجتماعية، ليست هي موضوع الدراسة العملية للبناء الاجتماعي، إنّما هو السلوك المتكرّر لعدد من الأفراد، والذي يمثّل نمطاً اجتماعياً معيّناً، وبالتالي يتكوّن البناء الاجتماعي من هذه الأنماط مجتمعة."[4]وعلى الرغم من عدم وجود إجماع على تحديد مفهوم محدد ودقيق، إلا انه يمكننا وصف البناء الاجتماعي على انه تركيبة مؤلفة من الثالوث: الوحدات (الأنساق أو النظم)، الجماعات، العلاقات الاجتماعية .

I-2- النظام الاجتماعي Social system :

موضوع النظم الاجتماعية من المواضيع الضرورية التي انبرى جلّ الاجتماعيون في دراستها والاهتمام بها، لدرجة يذهب فيها البعض إلى ربط ظهور علم الاجتماع بمسألة النظم الاجتماعية، وفي خضم تطور المجتمعات وتعقدها، ظهرت التنظيرات الاجتماعية المصاحبة، التي هي في الأساس ردة فعل لمشكلة النظام في المجتمع.

النظام الاجتماعي مفهوم ليس حبيس مجال المعرفي لعلم الاجتماع، بل نجده في التاريخ وفي علوم إنسانية أخرى. وهذا المصطلح يشير إلى مجموعة من البُنى والمؤسسات والممارسات الاجتماعية المترابطة، والتي تحمي وتحافظ وتقوي الطرق "المعتادة" للتصرف والفعل داخل المجتمع.

يعرف في معاجم علم الاجتماع على انه:" ترتيب متماسك ومستقر يُفرض ولو جزئياً على الأفراد الفاعلين."[5] ولقد تم استخدام مفهوم النظام الاجتماعي بهدف إلقاء الضوء على اعتماد متبادل للأفراد في الكل الاجتماعي وامتلاكه لخصائص المتمايزة التي يمكن تحليلها بمفاهيمها الخاصة ومن دون تناول مفصل لاتجاهات التصرف الفردية التي تنتجها.

فالنظام الاجتماعي يُقصد به الإشارة في الدرجة الأولى إلى ذلك السلوك المقنن السائد في المجتمع، وهذا يعني أن السلوك الفردي الصادر عن الفرد من حيث هو فرد، والذي يختلف من فرد لأخر_مثل طريقة تناول الطعام أو المشي أو ارتداء الملابس _لا يكون نظاماً اجتماعياً[6]. إذ أن السلوكات الفردية ذات طابع (الجمعية أو المجموعية)، هي خاضعة ضمنياً لقوانين مجتمعية غير مصرح بها عادة، تمارس هذه القوانين نوعا من الضبط لسوكات الأفراد، في هذا التوجه يعتبر(مالنوفسكي B.Malinowski) النظام الاجتماعي:" كمجموعة من الناس الذين يشتركون معاً في عمل اجتماعي معين يتعلق بناحية معينة من البيئة التي يعيشون فيها، ويستعينون في ذال بأساليب فنية مرسومة، كم يخضعون لفئة معينة من القواعد والقوانين."[7] .

حتى ما يلاحظ من الممارسات التي تبدو غير المنتظمة أو غير المنظمة، والتي قد يكون فيها المجتمع فوضوياً ولا يؤدي أي وظيفة ولكنه ما زال هناك -بشكل ما- نوع من "نظام اجتماعي[8]." فمفهوم النظام الاجتماعي يعود أساساً إلى هذه الُبنى، وليس إلى معنى الانتظام داخل المجتمع.

يُعرّف النظام الاجتماعي أيضاً بناءاً على المعايير والضوابط الاجتماعية التي تُعتبر أساساً لتوجيه السلوك، ما يؤكده (مورسي جيزنبارج M.Ginsberg) في تعريفه النظم على أنها:" مجموعة القواعد المقررة والمعترف بها، التي تحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات"[9] .

في حين يذهب أنصار التفاعلية الرمزية، لتعريف النظم انطلاقا من زاوية الإشارة والرموز والنماذج ذات الدلالة الاجتماعية القيمية، يعرف (نلس اندرسون Nels Anderson) النظم لاجتماعية:" على أنها نسق من الأفكار وأساليب سلوكية وقيم ورموز اجتماعية، معا ترتبط في بناء متكامل[10]."

وفي تعدادنا لتمايزات مفهومية النظام الاجتماعي، ننوه إلى البعد السيكولوجي النفسي للنظام الاجتماعي، يرى (كولي Cooley):" أن النظام الاجتماعي عادة عقلية وسلوكية توجد لدى الفرد بطريقة غير شعورية إلى حد كبير لأنها عامة في الجماعة كلها[11]." تأخذ العلاقات الاجتماعية التفاعلية بين الأفراد شكل عادات سلوكية نتيجة الاستمرارية والمداومة في حيز مجتمعي محدد، لتصبح عامة وشاملة، الأمر الذي تأخذ فيه هذه العادات مأخذ الموجه اللاشعوري للأفراد.

وبين الرؤى البنيوية والمعيارية والاتجاهات السيكولوجية والانتربولوجية والسوسيولوجية، يتوزع وينتشر مفهوم النظم الاجتماعية، ويتعدد في المدارج الفكرية لدى مختلف الاجتماعيين، ويعطي هذا المفهوم الاجتماعي المرونة و الشساعة في الاستخدام في مضامير العلوم الاجتماعية، ويمكن أن نختار من بين الإسهامات المفهوماتية الغزيرة والمتنوعة، تعريفاً شاملاً يقترب من محاور دراستنا، والذي يعكس مكانة النظم الاجتماعية في البنية الاجتماعية، ووظيفتها وهو تعريف لـ(هرتزلر J.O Hertzle):

" النظم الاجتماعية كليات ثقافية أساسية منظمة وهادفة، تتكون لا شعورياً أو عن قصد، لتشبع رغبات الأفراد وحاجاتهم الاجتماعية المرتبطة بالتعامل الناجح بين أي مجموعة من الناس، وتتكون من قوانين وقواعد ومثل *عليا-مدونة وغير مدونة- ومن الأدوات اللازمة والوسائل التنظيمية والرمزية والمادية، وتحقق نفسها اجتماعياً في الممارسات الموحدة والمقننة في الاتجاهات والسلوك التعودي للأفراد،*

ويقوم الرأي العام على دعمها وتنفيذها بصفة رسمية وغير رسمية عن طريق الهيئات الخاصة التي ترعاها[12] ."

I-3 – التطور السوسيوفلسفي للنظم الاجتماعية:

يرتبط مفهوم التطور في العلوم كافة بلوازم التغير والتبدل، وهي تعطي بمقتضى هذا التحول مظاهر جديدة غير تلك التي تعرف بها سابقاً، تطبع المتغير والمُطوّر بصفات اكتسبها تحت تأثير عوامل ذاتية وأخرى محيطة ويعرفه معجم علم الاجتماع:" أنه العملية التي بموجبها تحقق المجتمعات الإنسانية نمواً مستمراً مروراً بمراحل متلاحقة مترابطة[13]." والنظم الاجتماعية لارتباطها بالبشر وبتركيباتهم السيكوسوسيولوجية المعقدة والمركبة والدائمة التغير والتطور، فهي لا تشد عن فكرة التغير والتحول، وهي ذات دلالة تتعلق بمرور المجتمعات من النمط الاجتماعي البسيط إلى أنماط أكثر تعقيداً.

لقد ارتبط تطور النظم الاجتماعية – مفهوماً ورؤى- في ميدان العلوم الاجتماعية، بالاجتماعيين الذين خاضوا في مسألة النظم الاجتماعية، ولفهم هذا التطور ومكوناته السوسيوانتربولوجية و الابستيمولوجية المعرفية، ارتأينا استحضار نظرة بعض الاجتماعين من توجهات اجتماعية مختلفة وأزمنة متباينة.

I-3 – أ- ميكيافيلي؛ النظم الاجتماعية وشرعية الاستقرار:

يُعد الايطالي الشهير ابن فلورنسيا (برناردو نيكولو ميكيافيلي Bernardo of Niccolo Machiavelli (1469-1527) مفكراً فيلسوفاً سياسياً إبّان عصر النهضة. عاصر زمناً اتسمت فيه النظم الاجتماعية كافةً بالولاء التام والشامل لنظامين مطلقي الصلاحية والقوة هما نظاما الكنيسة والملك، أو (سلطة السيفين Glasnias) وهما رغم النقد التاريخي الموجه للبناءات الاجتماعية آنذاك، إلا انه لا يمكن نفي استقرار المجتمعات تحت هاته السلطة المركبة لقرون طويلة. ولسبب أو لآخر تمكنت هاته السلطة من اسر عواطف الناس وعقولهم، الأمر الذي أعطاها شرعية معينة من خلال القبول بها. (الدولة أولاً، الدولة ثانياً، الدولة ثالثاً) انطلاقاً من هذه العبارة التي اتخذها (ميكيافيلي) شعاراً لفكره السياسي واتجاهه نحو فلسفة الدولة، تبنى معها أفكاراً صادمة للمجتمع آنذاك وللكنيسة خصوصاً، انحاز إلى الملك على حساب الكنيسة، و نادى بفصل الدين عن الدولة، وهي أفكار وُجهت لصياغة بناءات اجتماعية لم

تكن معروفة سابقاً، ولإحداث تغيير اجتماعي، تترأس فيه سلطة الملك الدولة منفردة، يحق له-الملك- ممارسة جميع السلوكات واعتماد كل الآليات للغاية المنشودة وهي تحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي العام، بعبارته المشهور بها(الغاية تبرر الوسيلة)، ويرى أنه لا قوانين ولا أنظمة يمكن أن تسود دون قوة فاعلة تحمي ذلك، فإذا نجح الأمير في أن يحفظ حياته، وأن يصونها، فإن جميع الوسائل التي يكون قد توسل بها، يحكم عليها بأنها مشّرفة[14].

I-3 – ب- هوبز؛ النظم الاجتماعية والسلطة :

يعتبر الفيلسوف الانجليزي (توماس هوبز Thomas Hobbes 1588-1679) من رواد فلاسفة القرن السابع عشر، خاصة في انجلترا. خوضه في الفلسفة والأخلاق والتاريخ أسهم في مساهمته في التأسيس لكثير من المفاهيم، التي لعبت دوراً كبيراً ليس فقط على مستوى النظرية السياسية، بل كذلك على مستوى الفعل والتطبيق، وعلى رأسها مفهوم (العقد الاجتماعي)، إذ بإعادته نظرياً وعلمياً لبلورة مفهوم العقد الاجتماعي، المصطلح الذي تردد في تاريخ أدبيات الفكر الإنساني منذ القدم، وساهم فيه فلاسفة آخرون ك(جون جاك روسو) و (جون لوك)، والذي انعكس على أحداث غيرت مجرى التاريخ للعديد من الدول، كفرنسا مع الثورة الفرنسية. لقد تمكن (هوبز) من المساهمة في التقعيد لمفهوم جديد للسلطة، حيث يراها الشيء الوحيد الذي يقف بين الأفراد وبين العودة للهمجية، أو حالة الطبيعة[15] . وهي الحالة التي تقضي بحرية الإنسان اختيار واعتماد جميع الوسائل المتاحة للحفاظ على وجوده، الأمر الذي يخلق لانظاماً وتخلخلاً في المجتمع، فالمجتمع عن (هوبز) يتكون من أنظمة مختلفة ومعقدة، اقتصادية، تجارية عمرانية، ثقافية فنية...الخ وهي لازمة من لوازم بقاء الفرد وتحقيق حاجاته، وإلا لن تكون لهاته الأنظمة ذلك المردود المرجو منها، بل وتتساقط وتنهار لصالح عودة الإنسان إلى الهمجية، التي يكون له الحق الكامل في صوغ آليات الحماية لديه لتحقيق الوجود والبقاء. لقد ركز (هوبز) في تحليله الأنظمة الاجتماعية على ضرورة إحداث التوازن بين مكونات وانساق المجتمع، ولا يتأتى ذلك إلى من خلال وجود سلطة تفرض قوانينها ونواميسها على الأفراد، ومن غير المهم أن تكون هذه السلطة عادلة، لان تحافظ على النظم الاجتماعية الأخرى، وتمنح الأفراد حق الحياة والابتعاد عن الخوف. و بالرغم من الطابع السياسي الذي تناول فيه (هوبز) موضوع النظام الاجتماعي، فهو يعطيها اجتماعياً مفاهيم التوازن والاستقرار، وفهم الغاية من اللجوء إلى قوة ذات سلطة تمنح هذه النظم معنى وجودها وأهميتها في حياة الأفراد.

I-3 – جـ- مونتيسكيو؛المناخ والنظم الاجتماعية:

ماثل الكاتب الأخلاقي والمفكر والفيلسوف الفرنسي (شارل لوي دي سيكوندا المعروف باسم مونتيسكيو Montesquieu 1689-1755). (ابن خلدون) في التأكيد على البعد الاجتماعي للبيئة أو المناخ، التي تلعب دوراً هاماً في صقل العادات والتقاليد وأساليب الحياة. على مبدأ المناخ شّخص (مونتيسكيو) في كتابه"روح القوانين" أو " روح الشرائع" النظم الاجتماعية المختلفة الدينية والسياسية والاقتصادية حتى الفكرية منها، وارجع وجودها على الحالة التي توجد عليها، أي إلى الطبيعة (القانون الطبيعي) وفيه اعتقد (منتسكيو) أن القانون الطبيعي هو القانون العام الذي يحكم الكون، وأنه لحاجة الناس إلى قوانين تنظم اجتماعاتهم، فقد كان لزاماً عليهم صنع ما يحتاجونه من قوانين متوافقة مع حقوقهم مثلت المصدر الرئيس لكل الأشياء المتعلقة بالإنسان والطبيعة والمقدسات[16]. ولكي يحافظ المجتمع على توازن النظم الاجتماعية وبالتاي توازنه، فانه لابد على السلطة القائمة عند سن القوانين مراعاة توافقها مع القوانين الطبيعية والمناخية.

تتلخص رؤية (مونتيسكيو) للنظم الاجتماعية، في العوامل التي تشكل شخصية الأمم المختلفة وحضارتها، حيث أرجعها إلى عوامل طبيعية وأخرى معنوية، وبالنسبة للعوامل المعنوية وهي المؤثرة بشكل مباشر في طبيعة وشكل قوانين الدولة ونظامها، فهي في نظره متمحورة في العامل الاقتصادي التي أولاها اهتمامه الخاص، وكذلك في

العامل الديني[17] ولضرورة سن القوانين المحافظِة على التوازن والاستقرار يؤكد(مونتيسكيو) على أهمية مراعاة العوامل المناخية للنظم الاجتماعية وضرورة تقديسها والرفع من مكانتها.

I-3 – د- روسو؛ النظم الاجتماعية في مساقات العقد الاجتماعي:

لقد تناول الكاتب والأديب والفيلسوف السويسري (جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau 1712-1778) قضايا قد تناولها من قبله فيما مضى (هوبز)، (ميكيافيلي)...وغيرهم، ولكن هؤلاء الكتاب حسب أراء (روسو) كانوا أكثر اهتماماً (بتبرير كل ما هو كائن، انطلاقاً من الواقع، والبحث عما يجب أن يكون) . يعالج (روسو) النظم الاجتماعية بنفس أسس سابقيه، فوجودها ضرورة مرئية، لها ضمانة وجود المجتمعات وديمومتها، وكذلك الأساس المتعلق بوجود آليات للضبط والضغط باتجاه الحفاظ على هذه المجتمعات، إنما يخالفهم ناقداً في الجزئية التي تتعلق بمصادر تلك النظم الاجتماعية وكينونتها، وينفى قطعاً تفسيرات المناخ والطبيعة وغيرها. حيث تذهب الخصوبة التفسيرية لـ(روسو) في معالجة وتشخيص النظم الاجتماعية إلى منطلق عقلي أخلاقي صرف، فهو يرى أن البشرية بكاملها قد خضعت للبؤس والعبودية لصالح بعض الأفراد الذين جُبلت نفوسهم على الطمع[18]. فالقضية في مبدئها قضية عقلية أخلاقية، إذ أن الإنسان بعقله وأخلاقه يعمل على إعطاء النظم الاجتماعية الشكل التي تبدو عليه، و ما يكون منها مستقبلاً، لذلك لم يعد بالإمكان على نحو تجريدي تأويل تبلور النظم الاجتماعية بالتحليل الطبيعي والمناخي، وإهمال دور الفعل الاجتماعي في صنع فوارق ذات أبعاد أخلاقية.

ولان الضرورة الوجودية التي ترنو إلى ثبات المجتمعات واستقرارها، تفرض وجود (قوة)– كم يسميها– تقف عندها أطماع الأفراد وأهوائهم، وتكون بمثابة سلطة لها الولاء والطاعة وعليها الضبط وتنظيم حياة الأفراد.

في معرض حديثه عن السلطة والقوة، يقدم (روسو) معنى آخر للسلطة، فهي حسبه ليست معطى طبيعي، والأكيد أنها ليست حق الاهي خالص، بل اتفاقاً صريحاً بين مكونات المجتمع، يتم بموجبه تنازل الأفراد على هامش من حقهم الطبيعي والفطري في الحرية لصالح إرادة المجتمع العامة، مقابل الحفاظ عليه وعلى ممتلكاته، سماه(روسو) بـ(العقد الاجتماعي contrat social) وفي معناه؛ إيجاد شكل لشراكة تجير، وتحمي – بجميع القوة المشتركة – كل شخص مشترك وأمواله، وإطاعة كل واحد نفسه فقط، وبقاؤه حرّاً كما في الماضي مع اتحاده بالمجموع ، فهذه هي المعضلة الأساسية التي تُحَلُّ بالعقد الاجتماعي[19].

إن محور أفكار(روسو) حول النظم الاجتماعية، تدور في فلك العقل والأخلاق، حيث قدم دحضاً عميقاً لأفكار من سبقه، اسقط فيها التفسير المناخي والطبيعي لها، وركز على ضرورة إعمال العقل والأخلاق في رسم شكل السلطة التعاقدية المتفق عليها، بهدف الحفاظ على هذه النظم وتحقيق التوازن الاجتماعي العام.

I-3 – د– كونت؛ التحليل الفيزيكو–بيولوجي للنظم الاجتماعية:

انبهر الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي (أوجست*كونت* Auguste_Comte 1798 – 1857)، كغيره من مفكري عصره بأنوار وإشعاعات المعرفة العلمية (الفيزياء والبيولوجية)، وليدة (عصر النهضة) والمبنية على أسس وقواعد علمية تجريبية، وهو ما جعله يُوسم علمه الجديد علم الاجتماع بدءاً بـ(الفيزياء الاجتماعية)، حيث عمد إلى تفسير الظواهر الاجتماعية على أسس فيزيائية وبيولوجية.

لقد ارتاد مجال أفكار(الكائن الاجتماعي)، وقام بوصف النظم الاجتماعية على أنها كليات معقدة، يمكن النظر إليها في ضوء التحليل(الاستاتيكي) للبناء الاجتماعي والتحليل (الديناميكي) للتغير الاجتماعي، ولقد أشارت دراساته إلى الوجود المشترك والاعتماد المتبادل للظواهر الاجتماعية في النظم التي تتسم بدرجات متفاوتة من التضامن و التكامل على أنها (أبنية تشريحية)[20].

تهتم الاستاتيكا بالشروط الضرورية لوجود المجتمع البشري ومن ثم فإن التركيز يكون أساساً على البناء الاجتماعي العام المتكون من مجموع النظم الاجتماعية، ودراسته هي دراسة لعوامل التوازن والانسجام في بيئة المجتمع ، تلك

العوامل التي أطلق عليها (كونت) مصطلح (الاتساق العام La cohérence globale)، وان الحقيقة الاجتماعية في النظام الاجتماعي تتمثل في الاتساق العام وهو الارتباط الضروري بين عناصر المجتمع، ومع أن الاتساق قائم في جميع مجالات الحياة، فانه يضل في ذروته في المجتمع[21]. ولقد وصل (كونت) في تحليله الاستاتيكي إلى أن المجتمع يتكون من ثلاثة وحدات أو عناصر أساسية هي الفرد والأسرة والدولة، ولقد انتهى (كونت) في دراسة الاستاتيكا الاجتماعية إلى (قانون التضامن Loi de la Solidarité) وملخص هذا القانون أن مظاهر الحياة الاجتماعية تتضامن بعضها مع بعض وتسير أعمال كل منها منسجمة مع أعمال ما عداها، شأنها في ذلك شأن جسم الإنسان الذي يختص كل عضو منه بأداء وظيفة معينة ، وكما أن الوظائف الحيوية كلها تعمل بصفة تلقائية لحفظ المركب الحيوي والحرص على سلامته، كذلك نظم المجتمع وعناصره تعمل متضامنة لتحقيق استقرار الحياة الاجتماعية ودوام بقائها.

وثابت القول توجه (كونت) في دراسته لستاتيكا المجتمع إلى معالجة النظم الاجتماعية المكونة له، حيث لخصها في ثلاث؛ نظام التربية والتعليم ونظام الأسرة والنظام السياسي في الدولة، كما تطرق إلى هيكلة المجتمع كالأسرة واعتبرها(اتحاد ذو طبيعة أخلاقية)، ولقد شخّص (كونت) النظم الاجتماعية تشخيصاً شاملاً في إطار المجتمع الكلي، واعتبرها أجزاء فرعية فيه، تتساند وتتكاتف من خلال قوانين التضامن الاجتماعي، مثلها مثل الكائن الحي الذي تسعى فيه أعضاءه الفرعية إلى الوحدة البيولوجية من اجل البقاء والعافية، واستناداً إلى قوانين الفيزياء(التجاذب والتنافر) التي تعطى قوة العلاقات الاجتماعية معناها داخل هذه النظم.

I-3 – هـ- الماركسية؛ ديناميكية النظم الاجتماعية :

البناء الاجتماعي عند الماركسية يتكون أساساً من بناءين جزأين بناء فوقي وآخر تحتي، هذا التقسيم مرده البعد الاقتصادي(العملية الإنتاجية) التي سماه (ماركس k.marx) (طبقة اجتماعية Classe Sociale)، حيث أن الأفراد الذين يشتركون في نفس الموقف الاقتصادي، أو يلعبون نفس الدور في عملية الإنتاج الاجتماعي يشكلون (طبقة) بغض النظر عن وعيهم بذلك في مرحلة معينة[22].

والنظام الاجتماعي ينطوي على القوى الإنتاجية كما ينطوي أيضا على العلاقات الإنتاجية، أي العلاقات الاجتماعية التي تتطور من خلال عملية الإنتاج (ملكية وسائل الإنتاج)، والتي تخلق المجموعتين اللتان تشكلان الطبقتين الرئيسيتين في كافة المجتمعات الطبقية.

إن التوزع الاقتصادي في المجتمع يقسم المجتمع الكلي إلى رافدين متميزين، لكل منها خصائص ومميزات تطبع النظم الاجتماعية لديه، حيث تعمل الطبقة العليا إلى التميز واحتكار الخصائص الايجابية لنظمها الاجتماعية، وعن طريق القهر والتسلط تتحكم الطبقة العليا المالكة لوسائل الإنتاج في بلورة خصائص النظم الاجتماعية السفلى.

وتقوم النظرية الماركسية في التغير الاجتماعي على أساس تحليلها للطبقات الاجتماعية كظاهرة تاريخية، فكل طبقة من هاتين الطبقتين تحمل في داخلها إمكانية تحولها إلى جماعة سياسية تعي مصالحها وتناضل من أجلها، وحقيق الأمر أن الطبقة الحاكمة المسيطرة قد كونت بالفعل النظم الاجتماعية (الدولة والأجهزة السياسية والقانونية والبوليسية والعسكرية والإعلامية والدينية والتربوية وغيرها) التي تستطيع بواسطتها أن تدعم مصالحها الاقتصادية وتحافظ عليها[23].

هذه الجدلية أو الديالكتيك تفسر عند الماركسيين كيفية طبع النظم الاجتماعية بالخصائص المتميزة وكيفية انتقالها من طبقة إلى أخرى، والقدم العليا في ذلك طبعاً للنظام الاقتصادي الذي له كامل الدور في تحقيق ذلك.

في نفس السياق يذهب رواد (الماركسية المحدثة Neo-Marxism) في فهمهم للبناءات والنظم الاجتماعية لكن بدرجة اقل عنفاً وثورية من سابقتها الكلاسيكية، حاول عالم الاجتماع الأمريكي الألماني (لويس كوزر Lewis Coser) من جانبه إيجاد رؤية جديدة للصراع الاجتماعي دون التخلي عن الإطار التصوري لوظيفة الصراع. و أرجع مصادر

الصراع ومنابعه إلى الطموحات الفردية بدلاً من أن يرد منابعه إلى الخواص المميزة للبناء الاجتماعي . وكان مهتماً بأن يبرز أثر الصراعات الاجتماعية في البناء الاجتماعي أكثر من اهتمامه بالكشف عن أثر البناء الاجتماعي في خلق الصراع كما يفعل ماركس، وهو يرى أن البناء الاجتماعي يحدد الشكل أو المظهر الذي تتبدى فيه الصراعات الاجتماعية، كما يحدد شكل الحلول التي تتخذ لوضع حد لتلك الصراعات، ولكن منبع الصراع الاجتماعي لا يكمن في بناء المجتمع بل في مصادر أخرى.

I-3 - هـ- البنائية الوظيفية؛

تتميز النظم الاجتماعية في تصور هذا الاتجاه النظري بأن:

- لكل نظام وظيفة أو مجموعة من الوظائف يؤديها داخل المجتمع، و لعل هذه الخاصية يمكن استنتاجها من تعريف النظم بأنها أساليب مقننة جماعية لمواجهة الحاجات الإنسانية الأساسية .
- النظام يرتبط بفكرة المعايير أو القواعد الضابطة للسلوك ، فهو ليس مجرد نماذج سلوكية بل إلى جانب ذلك نماذج مقننة ، أي تخضع لقواعد معينة متفق عليها ، و يجب على الناس الالتزام بها .
- إن التزام الناس بهذه القواعد يرتبط بفكرة الجزاءات الاجتماعية، فإتباع الناس لنماذج السلوك المعترف بها في المجتمع يرجع إلى التربية أو التنشئة الاجتماعية كأساس أول، و إذا فشلت فإن الأساس الثاني هو الخوف من الجزاءات الاجتماعية السلبية.
- النظام هو السلوك الاجتماعي الذي يعترف به أبناء المجتمع، و يحتاج السلوك إلى فترة زمنية طويلة حتى يتم قبوله و بالتالي يستمر لفترة زمنية طويلة أطول من أعمار الأفراد .
- أغلب النظم تتسم بدرجة عالية من التعقيد، حيث يتضمن كل منها مجموعة معقدة و متشابكة من النماذج السلوكية، و ضوابط السلوك و قواعد معينة يجب أن يتبعها إلى جانب شبكة معقدة من العلاقات التي تحتاج إلى كثير من الجهد لفهمها و تحليلها.

مما سبق يمكن إيجاز تطور النظم الاجتماعية منذ العهد القديم، على أنها بناءات هيكلية فرعية للبناء الاجتماعي العام، عبر الزمن وتراكم المعرفة البشرية، تطورت وتعقدت وصولاً إلى أفكار أصبحت اليوم دساتير للدول والأمم الحديثة، تعتمد عليها في تنظيم المجتمع وتحديد معالم النظم الاجتماعية المكونة لها، والآليات وميكانيزمات الترابط والتماسك بينها كنظريات (الفصل بين السلطات) و(العقد الاجتماعي).

I-4- أنواع النظم الاجتماعية وتعقدها:

عند اختيارنا لموضوع الدراسة المتعلق بسلوكات وممارسات الأفراد داخل التنظيم إزاء السلطة التنظيمية، وعندما توجهتُ نحو المقاربة الانتربولوجية، التي تبحث في أصل ومصادر هاته السلوكات، نزلت الدراسة إلى مستويات البناءات والنظم الاجتماعية، المكونة للمحددات ذات الصلة والعلاقة، وبأكثر تخصيص وتدقيق فنحن لا تناول النظم الاجتماعية ككليات مركبة، بل ننحصر إلى جزئياتها البسيطة، والتي تمثل صروحاً منتجةً لهاته السلوكات. فالنظم ليست مجرد ظاهرة بسيطة في تكونها، إذ أن معظمها بلغ درجة عالية من التعقيد، ويدخل في تكوينه عدد كبير من العناصر المتداخلة والمتشابكة، بل إن بعض النظم يمكن تحليلها أولاً إلى عدد من النظم الجزئية أكثر بساطة، والتي تتألف بدورها من مجموعة العناصر المتشابكة التي تعكس احد مظاهر ذلك النظام المركب أو الكبير[24]، بمعنى فكّ كل ما هو مركّب ومعقد إلى أجزائه وعناصره البسيطة، فالنظم الاجتماعية تنتج إذاك نظماً جزئيةً أو فرعيةً، لها خواص الانقسام والتشظي إلى وحدات اقل تعقيداً وأكثر بساطة، وهو ما على الباحث الاجتهاد في تحديد ما تتطلبه أبحاثه من وحدات دراسة مضبوطة ومركزة، تخدم بحثه وتمنعه التيه والضياع.

بدأً علينا أن نتناول -لفهم تعقد النظم الاجتماعية- أنواعها واهم تصنيفاتها, في خضم محاولات التعرف على أنماط السلوك الاجتماعي التي ترتبط معا مكونة نسقاً اجتماعياً واحداً، ولقد تعددت واختلفت أراء العلماء ووجهات نظرهم

حول النهج الذي يتم من خلاله تصنيف هذه النظم، باعتبار أن لكل نظام وظيفة أو مجموعة من الوظائف التي يؤديها داخل المجتمع، ولعل هذه الخاصية يمكن استنتاجها من تعريف النظم بأنها أساليب مقننة جماعية لمواجهة الحاجات الإنسانية الأساسية، فالنظام الاجتماعي أياً كان لا بد أن يكون له وظيفة اجتماعية، مادام انه إفراز اجتماعي أو أمر يَعترف به المجتمع أو يُقره.

في كتابه"مبادئ علم الاجتماع "The principles of sociology يصنف عالم الاجتماع البريطاني (هربرت سبنسر Herbert Spencer) النظم الاجتماعية إلى ستة: العائلي، الطقوسي، الشعائري، السياسي، الديني أو الكنسي، المهني والصناعة وهو تصنيف يقبله الكثير من علماء الاجتماع المحدثين وبخاصة في أمريكا مع تعديل بسيط أحياناً، حيث يضيفون النظم التعليمية والنظم المتعلقة بالرعاية الاجتماعية[25].

وفي نفس السياق يذهب (هرنزل Hertzele) في كتابه"النظم الاجتماعيةSocial institutions " إلى تعداد تسعة (نظم كبرى Major institutions) أو(الميادين النظمية المحوريةPivotal institutional fields) كما يفضل تسميتها؛ الأسري، التربوي، الديني، الأخلاقي، الجمالي، الاتصال، الاقتصادي، القانوني، والنظام السياسي[26].

من بين النظم الاجتماعية الأساسية في طرح جميع العلماء، يعد النظام الأسري من النظم الاجتماعية التي لم يختلف في أهميتها وقدسيتها الباحثين والمتخصصين، وهو لا ينفك يصرح بأوجه التعقيد التي يتضمنها، إذ يندرج تحت هذا العنوان مقولات؛ نظام الرتبة أو المكانة الاجتماعية ونظام الأبوة ونظام الترمل وتنشئة الأبناء ومعاملة كبار السن والوراثة وتقسيم العمل وغيرها كثير[27]. وينبثق عنها تدرجاً انساقاً أكثر جزئية مثل؛ القرابة، الوراثة، السلالة، النسب، الزواج، المصاهرة....إلى غيرها من جزئيات ذات دلالات سوسيولوجية وانتربولوجية خاصة.

I-3 – 5- تداخل النظم الاجتماعية وتشابكها:

في سياق تناولنا لموضوع النظم الاجتماعية، ومحاولتنا ضبط القراءة الابستيمولوجية والمعرفية لها، والحفر في استشكالات المفهوم والدلالة السوسيولوجية ذات الصلة، نجد أنفسنا نرتد دائما إلى الأساس الفهمي الذي يعتبرها انساق اجتماعية ذات وظيفة محددة في إطار الكل، غير أن النظم الاجتماعية بهذا المعنى، لا تنضبط بما هو موسوم بها، بل تتجاوز حيز الماهية وتخومها باستمرار، حتى في أكثر الأشكال هامشية. لذلك تفرض علينا دلالات فهم وتحقيق الغاية المعرفية، التي تخدم الدراسة؛ الاستعاضة عن المفهومية بسؤال مجالات الممارسة السوسيولوجية لها.

إن الفهم المتواصل والصريح لآلية تفاعل العلاقات الاجتماعية داخل النظام الاجتماعي، لا يتأتى إلا من خلال فهم أواصر التداخل والتشابك مع النظم الاجتماعية الأخرى. حيث أن النظام الاجتماعي عندما ينفرد بممارسة وظيفة محددة وخاصة داخل البناء الاجتماعي العام، فهو يؤدي وظائف- لا تكون صريحة عادةً- داخل مجالات النظم الأخرى، خاصة قي مجتمعاتنا، حديثة النشأة والتكون، والتي لم تستطع الوصول إلى بناء تصور شامل للدولة المدنية الحديثة بخصائصها ومقوماتها المؤسساتية، فالنظم الاجتماعية في المجتمع النامي متداخلة فيما بينها، بعكس الحال في المجتمعات الصناعية أو المتقدمة، حيث تستقل بجلاء النظم الاجتماعية .

في القرون التي حكمت فيها الكنيسة والملكية أوربا كسلطتان متوازيتان، لها آلياتها وأثرها المادي، كونا معاً نظاماً سائداً يطغى على جميع مناحي الحياة في المجتمع، بنظمه ومكوناته، وأرخى بضلاله عليها، تحكمت في مفاصل الدولة والمجتمع وأنتجت آليات البقاء وميكانيزمات الديمومة، الأمر الذي اوجد تداخلاً كبيراً لنظامي السياسة والدين مع النظم الاجتماعية الأخرى. حين توصل الغرب إلى فك الارتباط مع هذه المرحلة من خلال ثورة (البروتستانت)، أصبحت تدريجياً بلورة النظم الاجتماعية كهيئات مستقلة ومنفصلة امراً جلياً، توطدت بعد النهضة الصناعية، وأضحت النظم الاجتماعية كيانات منفصلة وهياكل قائمة بذاتها، له وظائف محددة تؤديها لصالح المجتمع الكلي.

لأكثر تدقيق في جزئية التداخل، نستطيع القول انه –أي التداخل– لا يحدث بين النظم الاجتماعية الكبرى أو المحورية وإنما بين العناصر الجزئية التي تؤلفها. فالنظم مثل كل الأنساق الديناميكية الأخرى، هي كليات تتوقف على تنظيم الأجزاء، فالحقيقة أننا نتعامل مع الكليات، نتعامل معها ككليات ولكن دائماً عن طريق الأجزاء المسؤولة، لان الأجزاء هي وكلاء الكل.

و في مجتمعاتنا العربية والتي لا تزال في حالة بحث مرتعش ودائم عن سبل الحداثة والتمدن، لم تستطع الوصول إلى قطيعة مع مكوناتها ورواسبها الثقافية، واستقلالية نظمها وكياناتها الاجتماعية، حيث يمنع عمل المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل في المصانع العربية التي تعتمد على نظام تقسيم العمل والتخصص فيه، وهذا خلافاً للقيم الصناعية الحديثة التي تحبذ عمل المرأة مع الرجل ليس في المصنع فحسب، بل في جميع مؤسسات المجتمع الحيوية[28]. وبالابتعاد عن إبداء الحكم حول مشروعية وعدم مشروعية القطيعة بين النظم الاجتماعية، يمثل التداخل بينها أمراً واقعاً تجسده السلوكات والممارسات وتفاعل العلاقات لدى الأفراد، وفصل النظم عن بعضها غاية لا سبيل للوصول إليها على الأقل في الوقت الحالي أو حتى في الزمن المنظور.

I-6- إفرازات النظم الاجتماعية (الرواسب السوسيوثقافية) محددات سوسيولوجية وضوابط الفعل الاجتماعي:

مما لاشك فيه أن تموضع النظم الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي و تماهيها في التداخل البيني والتعقد، تعكس الملاحظة الموضوعية التي تعطي للباحث صلاحية تقرير قضية امبريقية مؤداها؛ وجود تنظيمات تعلو على الأفراد وتضمهم كأشخاص يخضعون لقيم وتقاليد معينة في إشباعهم لحاجاتهم ودوافعهم، ولكن ليست التنظيمات إلا وسائل لإشباع تلك الحاجات والدوافع المتنوعة. فالعلاقة التبادلية الضمنية بين الأفراد والنظم الاجتماعية، التي تمنح لأفراد إمكانية إشباع الحاجات الإنسانية، وتوفير إجابات مجمدة ينتظرها الفرد حسب تعبير الفيلسوف (فايبلمان James Feibleman) عن أسئلة البقاء والاستمرار التي يطرحها الفرد من جهة[29]، وتمنح للنظم الاجتماعية ولاء الأفراد والتزامهم بالقيم والمعايير والعادات والأعراف والمعتقدات...الخ التي تفرزها هذه النظم وتطالبهم بها.

I-6- أ- القيم والمعايير Valeurs et Normes:

إن التزام الأفراد الأعضاء في المجتمع بما تمليه عليه النظم الاجتماعية من إفرازات، بأشكال وصور رمزية، يأخذ غالباً اطر الضبط والقهر الاجتماعي، لا تسمح للفرد بأن يزيغ عنها أو يحيد، ولا للجماعات الاجتماعية إمكانية التعديل والتغيير، وبهذا تتمظهر الأفعال الاجتماعية بمظهر الروتينية والتكرار والعادة، في اتساق عام يتميز بالانسجام والاستقرار والقبول، ولا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه القيم والمعايير في المحافظة على النظام العام، وعلى حد تعبير (ماريون ليفي Marion Lev) :" لكي يضل المجتمع مستقراً، لابد أن يوجد نوع من الاتفاق العام بين أعضائه–التوجيهات القيمية المشتركة"[30].

تعددت الأوجه الفكرية في تحديد معنى للقيم والمعايير، وتبعثرت مفاهيمها بين مختلف المسارح العلمية الفلسفية والنفسية والانتربولوجية والسوسيولوجية، فكل ما هو اجتماعي منفلت دوماً من كلّ تحديد، والطموح المقارن يُسهل على الأقل، الإحاطة بتعددية وغموض معانيه. فالمقارنة تُغني النقد الذاتي، وهي تشبه نوعاً من الحوار الاجتماعي مع وقائع العلوم الاجتماعية الذي لا تنضُب معانيها.

في حقل السوسيوانتربولوجي؛ تُعرف القيم ببساطة على أنها كل ما يتمسك به فرد أو مجتمع أو فئة اجتماعية، أو ما يبدو انه مرغوب فيه أو مستحب أو مقبول وملائم في مجتمع محدد أو مجموعة بعينها[31].

I-6- ب- العادات،التقاليد والأعراف: Habitudes, traditions et coutumes :

تُعتبر العادات والتقاليد والأعراف عناصر ثقافية ذات طبيعة ترسبية توارثية تميز المجتمعات المحلية وتتميز بها هذه المجتمعات، تظهر في سلوكات الأفراد وتطبع ممارساتهم، وتأخذ في اغلب الأحيان صورة (اللاوعي أو اللاشعور)، كما أنها تختلف وتتمايز في مكنوناتها الثقافية وقدرتها على الديمومة والاستمرار.

العادات هي سلوك اجتماعي قهري مُلزم، يدخل في تكوينها قيم دينية وثقافية، تجعل الأفراد يسايرون المجتمع ويوافقونه بالسلوك في مختلف الأحداث والمواقف الاجتماعية المتكررة، كعادة إكرام الضيف، وعادات الزواج، وعادات التنشئة الاجتماعية وغيرها. وفي الحقل السوسيولوجي يتخطى مفهوم **العادة الاجتماعية** مسألة التكرار لعملية معينة، أو النشاط " اللاشعوري" واللاواعي لعملية ما، والناتج عن تكرار فعل حتى ولو كان فعلاً اجتماعياً. ومفهوم العادة أضيق من المفهوم الاجتماعي لهذه الكلمة[32]. وهو ما تطرق إليه الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي (بيار بورديو) في نظريته الشهيرة (الهابيتوس habitus). كما تمثل **التقاليد** عناصر الثقافة التي تنتقل من جيل إلى جيل عبر الزمن وتتميز بوحدة أساسية مستمرة[33]. و**العرف** نظام اجتماعي غير مكتوب، يتكون من المعتقدات والأفكار المستمدة من فكر الجماعة وتراثها وعقيدتها، ويتمثل العرف في معايير اجتماعية تحدد الأفعال المرغوبة وغير المرغوبة والسلوك الصحيح والخطأ بالنسبة لثقافة المجتمع، ويحدد العرف بالعلاقات ما هو جائز وما هو غير جائز، كما يحدد العرف في كثير من الأحيان نوعية العقوبات التي يمكن أن تحدث للشخص من جراء تعديه على الأعراف.

لقد كان العرف في الجماعات الإنسانية الأولى المصدر الوحيد الذي تنبع منه قواعد القانون، وما زال للعرف أهمية كبيرة في مجتمعات كثيرة ، رغم تطور هذه المجتمعات واتخاذها " التشريع " مصدرًا لقوانينها. ففي الجزائرمثلاً يحتل العرف المركز الثالث في التشريع بعد النص التشريعي و مبادئ الشريعة الإسلامية[34].

I-6- جـ- المعتقدات:Croyances :

المعتقد هو ارتباط شخص بنص أو مجموع نصوص، أو كنه رمزي (مثل الإلوهية) يتفاوت في الصلابة والاستقرار، والاعتقاد في بعده الجماعي. ظهر عل الأقل منذ (دوركايم) (الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع , fondamental de un objet la sociologie) كما انه في قلب العمليات الإدراكية، والمعتقدات لا تتعلق بعموم العقيدة التي تقدم أنموذجاً، لكن أيضاً بالطبيعة، الأخلاق، السياسة، الاقتصاد والمجتمع ...الخ[35] .

كل من (دوركايم، فيبر، باريتو) إلى القول بان المعتقدات تلعب دوراً أساسياً في الحياة الاجتماعية، إذ يمكنها تحديد أهداف الفعل الفردي والجمعي وتوجيه البحث عن الوسائل ويستحسن في هذا المجال القول أن المعتقدات تتأثر تأثراً مركباً بمنظومات الفعل والتفاعل التي يتحرك من خلالها الفاعلون الاجتماعيون[36].

مما سبق يمكن إيجاز أهمية النظم الاجتماعية في تحديد وتوجيه سلوكات الأفراد وممارساتهم من خلال رمزية إفرازاتها السوسيوثقافية، ومآلاتها الظرفية في تنميط أفعالهم الاجتماعية، خاصة في المجتمعات النامية التي لم تصل إلى مراحل فك الارتباط وتعيين حدود فاصلة بين نظم البناء الاجتماعي، والمجتمع العربي لا يغدو أن يكون أنموذجاً لذلك.

لم تكن إفرازات النظم الاجتماعية ذات قيمة سوسيولوجية إلا عندما انبجس منها الفعل الاجتماعي، الذي يُعد الرهان الأكبر والجوهري لها، إذ أن حقيقة البحث والتنقيب في البناءات والنظم الاجتماعية هو الربط السوسيولوجي بينها وبين الفعل الاجتماعي المنتج، والاستعاضة عنها بسؤال يلخص علاقة إفرازات النظم الاجتماعية السوسيوثقافية بأفعال الأفراد الاجتماعية، ففضلاً عن القيم الاجتماعية هناك موضوع المقاييس التقليدية التي تعتقد بجدارتها بعض الفئات في المجتمعات العربية مثل العادات والتقاليد والأعراف والتي تلزمهم بأنماط من السلوك المقبول اجتماعياً.

II- السلطة كمفهوم مركزي في التراث السوسيولوجي

لقد أظهرت الكتابات الحديثة اهتماماً متزايداً بالبعد المجتمعي للظاهرة السياسية بعد أن كان هذا التناول للظاهرة يتم ضمن سياق مؤسسي تنظيمي موغل في التخصص السياسي، يعزي الفقيه القانوني، والسياسي الاجتماعي الفرنسي (موريس دوفيرجيه Maurice Duverger 1917-2014) تأخر تطور علم الاجتماع السياسي الى الصراع (الحدودي) بين التخصصات، التي لم تسويتها إلى غاية كتابته للمقال، حيث بقيت دراسة المؤسسات السياسية حكراً

على القانونيين الذين تناولوها ضمن مقاربات مجردة وشكلية[37]، من جهة أخرى أدى التطور الذي شهده علم السياسة الحديث إضافة طبعاً إلى الاهتمام بالجانب الرسمي للعمليات السياسية المختلفة، إلى القفز نحو الإطار الاجتماعي والاقتصادي لهذه العمليات، مما أدى إلى تقاطع اهتمامات علم السياسة الحديث مع اهتمامات علم الاجتماع السياسي كما لاحظ (توم بوتومور)[38] .

ونحن إذ نتتبع التراث السوسيولوجي العام للسلطة في مجالها الماكروسوسيولوجي، فإننا نحاول ببساطة فهمها من خلال المفكرين الأوائل وتطورها عبر الزمن والجغرافيا، موازاة مع تطور الإنسان والمعرفة، ونستشف اطر الهيكلة والممارسة داخل الكيانات الاجتماعية، ومنه الوصول إلى إسقاط معرفي ومقاربة فهمية للسلطة داخل التنظيمات – محل الدراسة– كجزئية من جزئيات علم الاجتماع في حقله الميكروسوسيولوجي، الذي يميز سوسيولوجيا هذا العصر.

II- 1- السلطة في الفكر القديم :

في المجتمع اليوناني القديم نجد إشارات واضحة للسلطة في فكر **(أفلاطون)** الذي انطلق في كتابه"الجمهورية" إلى مثالية المجتمع المتكون من أربع طبقات رئيسية، هي حصيلة تقسيم العمل؛ المزارعون، التجار، الصناع والفلاسفة التي توكل إليهم مهمة إدارة شؤون الجمهورية دون سواهم، وميز(أفلاطون) أيضاً بين السلطة الدستورية التي تخدم العامة والسلطة الاستبدادية التي تخدم طبقة اقتصادية معينة[39] .

أما **(أرسطو)** فتناول موضوع الدولة (المدينة)، حين أشار إلى إن شرعية الدولة تقوم على السلطة، وشرعية السلطة هي قيامها لمصلحة المسود، ويرى أن سلطة السيد على العبد هي لمصلحة العبد، مع أن مصلحة السيد ومصلحة العبد تتماثلان حينما تكون المشيئة الحقيقية للطبيعة، والتي تعين للسيد وللعبد المستوى الذي يشغله كل منهما، ويشير إلى أن سلطة الوالد على الأسرة غايتها مصلحة الخاضعين لها، أو أنها مصلحة مشتركة.

وتتصف السلطة عند(أرسطو) بالتنوع والديناميكية، فهي ثلاث أنماط؛ ملكية، ارستقراطية، ودستورية، والطبيعة البشرية الجشعة تؤدي إلى حركية السلطة (دورة الحكم)، فحين يسعى الملك إلى الاستئثار بالسلطة لرغبته الشخصية، تثور طبقة الأغنياء وينتزعون الحكم فارضين سلطة الارستقراطيين التي تخدم مصلحة الأغنياء دون سواهم وبهذا تصبح أقلية فاسدة، فتثور العامة بدورها لتنتزع السلطة مطبقة الحكم الدستوري، لكنها لا تنفك أن تستعملها لخدمة مصالحها على حساب غيرها(حكم الرعاع)، حينها يأخذ فرد زمام الأمور ويرد الحكم إلى الفردية الملكية وهكذا تبدأ دورة جديدة من دورات الحكم[40].

في **العصور الوسطى** شهدت أوربا المسيحية لقرون من الزمن قهراً مادياً وفكرياً، مارسه تحالف النفوذ الكنيسة/الامبراطورية، استأثر بالجسد والروح، في نسق لاأخلاقي وبائس، حيث سيطرت الكنيسة على الروح كسلطة دينية الاهية لعقاب مرتكب الخطيئة، وسيطرت بدورها الإمبراطورية على الجسد كسلطة زمنية لعقاب من يسلكون سبيل الشر، وبذلك كانت تتنازع الفرد سلطتان، كرسته تعاليم الكنيسة وسعت في تلقين أتباعها قيم الامتثال والتبعية، على أساس أن إرادة الرب تفترض تبجيل العباد للسادة الزمنيين وتبجيل السادة للإله وخلفاؤه في الأرض الكنسيين أو القائمين على الكنيسة وبهذا ضمنت الكنيسة سلطتها لألف عام تقريباً[41]، من خلال إيجاد ولاءين أو بالأحرى ولاء مزدوج لسلطتي القيصر والكنيسة(ما لقيصر لقيصر، وما للكنيسة للكنيسة).

لم يعرف **الإسلام** انفصال السلطتان الدينية والزمنية، فقد مثّلت الخلافة (سلطة الدين والدنيا) الإطار العام والأوحد للسلطة عند المسلمين، وقد جعل الإسلام الشورى أساساً أصيلاً للحكم، قال تعالى: ﴿... وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ...﴾[42]. والبيعة آلية من آليات إبداء الولاء والقبول بالحكم والرضا باحكامه وتعاليمه،

والخلافة تعنى خلافة النبوة في السلطة السياسية، وجوهر مهام الخليفة حراسة الدين وتولي سياسة الدنيا، ولا يستمد الخليفة سلطته من الله بل من رضا العامة من خلال البيعة[43]. وبين الشورى والبيعة رسم الدين الإسلامي الحنيف لقرون نمطاً رائعاً لآلية ممارسة السلطة والحكم، في أرقى مظاهر العدل وأوجهه.

وقد يختلف مفهوم السلطة المركبة من عناصر مادية ومعنوية من مجتمع لآخر، ومن تقاليد سياسية لأخرى. وانطلاقاً من خاصية تعقدها، حيث أنها ممارسة ازدواجية تبادلية تتم بين طرفي العلاقة السلطوية (من يملك السلطة ومن تمارس عليه السلطة)، فنراها تتضمن **الامتثال الطوعي** في تعريف (والتر بكلي Walter Buckley)، حيث هي – حسبه– التوجيه أو الرقابة على سلوك الآخرين لتحقيق غايات جمعية، معتمدة على نوع ما من أنواع الاتفاق والتفاهم[44]، ومنه فالحاجة السيكولوجية للأفراد للقبول بسلطة الآخرين في توجه تطابقي وتساندي لتحقيق الأهداف المشتركة أو الهدف المجتمعي العام، هي السمة الأساس والتي يعمل من خلالها الأفراد على تحقيق أهدافهم في خضم هذا السياق.

وتارة تتخذ السلطة مظهر **القوة** مستمد من الوعي الاجتماعي في خدمة فكرة ما وهو ما يراه (بيرود)، حين يعتبر السلطة قوة في خدمة فكرة تتجه نحو قيادة الجموع للبحث نحو الصالح العام المشترك، قادرة على أن تفرض على أعضاء الجماعة ما تأمر به، وعليه تكون السلطة ليست قوة خارجية لخدمة الفكرة بل قوة الفكرة نفسها، ولا هي بقوة قهرية قسرية فوقية بل قوة تلقى القبول الاجتماعي، لأن استخدامها يأتي في إطار البحث عن المصلحة العامة التي تهم كل أفراد المجتمع وهم ما يتماثل مع (سلطة الإيديولوجية) التي لها من القوة ما تؤثر به على الأعضاء وتجبرهم على الانقياد إلى متطلباتها والتزاماتها، في خنوع واضح وجلي تفسره الإرادة الإيديولوجية على الأعضاء، وهي **القوة الطبيعية** أو **الحق الشرعي** في التصرف وإصدار الأوامر في مجتمع معين، التعريف الأول الذي تبناه الدكتور (أحمد زكي بدوي)، ترتبط السلطة Autorité بهذا الشكل من القوة بمركز اجتماعي، يقبله أعضاء المجتمع بوصفه شرعياً، ومن ثم يخضعون لتوجيهاته وأوامره وقراراته.

II- 2- ابن خلدون وعصبية السلطة:

على رغم من أن (ابن خلدون) قد جعل من الدولة المحور الأساسي لأبحاثه في العمران البشري، فهو لم يتناول مصطلح السلطة كمصطلح جوهري لها، بل استعاض عنها بمصطلح (المُلك).

لقد توجه جل تفكير(ابن خلدون) نحو السؤال عن كيفية قيام الدول وعوامل تطورها واضمحلالها، فنظر إليها– أي الدولة– كإحدى العوارض الذاتية للعمران، أي كواقعة اجتماعية تستلزمها ضرورة الاجتماع والتعاون بين بني البشر لحفظ الذات وبقاء النوع[45]، ومن هنا انطلق ليبحث في الدولة كما هي وكما عرفها التاريخ دون الاهتمام بالأساس النظري الذي تقوم عليه سلطتها.

وفي معنى السلطة (أو الملك) فإنها ترتبط بمعنى (الوازع)، أي أن الاجتماع البشري لا يتم إلا إذا كان هناك وازع يمنع الناس عدوان بعضهم بعض، "وذلك الوازع–لابد أن يكون– واحداً منهم يكون عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل احد إلى غيره بعدوان، وهذا هو معنى الملك". وهذا تلميح واضح إلى نظرية (التنازع والغلبة) واستقرار السلطة عند ذوي الغلبة والسلطان، الطرح الذي عارضه (محمد عابد الجابري)، إذ يؤكد أن الدولة –عند ابن خلدون– حينما تنشأ كوازع يمنع الناس العدوان، ويحقق لديهم معاني التعاون وحفظ النوع، فهي ضرورة اجتماعية، تفرضها استحالة بقاء البشر في فوضى دون ضابط أو منظم لها، وهنا نبتعد عن نظرية (التنازع والغلبة) ونقترب من نظرية (العقد الاجتماعي) لصاحبها (هوبز)[46].

تُعد (نظرية العصبية) الأساس الذي يفسر من خلاله المفكرون آراء (ابن خلدون)، خصوصاً وهو يقر انه :" لا بد في الرئاسة على القوم أن تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم واحدة واحدة" حيث أن السلطة تمر بمسار أصله الأسرة ثم العشيرة ثم القبيلة حتى الوصول إلى مجتمع الدولة.

نوع العصبية	مستوى الممارسة
قرابة	جماعة
عصبية قبلية	قبيلة
سلطة	دولة

الجدول يبين نظرية العصبية في مستويات المجتمع المختلفة عند ابن خلدون (إعداد الباحث)

ومنه ربْطُه الحكم (أو السلطة) بالعصبية في قوله :"وذلك أن الرئاسة لا تكون إلا بالغلب، والغلب إنما يكون بالعصبية".

II- 3- السلطة عند مفكرو الأنوار:

في أعقاب عمليات الانهيار والتجديد في البنى المختلفة التي تعرض لها المجتمع الأوروبي إبان عصر التنوير، وبروز مرحلة تاريخية سياسية جديدة لم تعرفها المجتمعات الإنسانية من قبل، وحيث أن نقطة البداية قد تأسست خلال هذه الفترة، إلا أن صياغة المجتمع الجديد قد استغرق فترة من الزمن استمرت حتى نهاية القرن الثامن عشر، وطرحت خلالها تصورات عديدة متباينة ومتناقضة أحياناً، غير أنها جميعا تتفق على عدم كفاءة النظام الثيولوجي القديم وتجسداته لتنظيم الحياة المجتمعية، لذا فإن الفكر السياسي خلال تلك الفترة خطى خطوات سريعة نحو طرح العديد من الأفكار التي من شأنها أن تعزز السلطة وتضمن وجود حدود شرعية متعاقد عليها بين الحكام والمحكومين.

دعى **(توماس هوبز** Thomas Hobbes 1588–1679) إلى التأكيد على التعاقد الاجتماعي كأساس للحكم الملكي، وقد أيد أفكار (بودان) عن سيادة الدولة أو السلطة السياسية المطلقة التي تضمن أن يعيش الأفراد في إطارها في حالة من المساواة والاتفاق، حيث ينتقل الإنسان بذلك من الحالة الطبيعية المتوحشة إلى حالة الاجتماع أو المجتمع المدني Société civile، كما يدعو أيضاً إلى دعم الملكية كسلطة مطلقة، باعتبارها في نظره، أكثر الحكومات استقراراً ونظاميةً، وهو بذلك لا يهدف إلى دعم الملكية في حد ذاتها بقدر ما يهدف إلى دعم حكومة قوية، وأن يكون مصدر القانون ليس النظام الاجتماعي و إنما سلطة الحاكم. وعدم استطاعة الحاكم التخلي عن السلطة الممنوحة له.

يتفق **(جون لوك** 1662–1704) مع (هوبز) في تحول الناس من الحالة الطبيعة إلى المجتمع المنظم، ويرى أن للإنسان حقوقاً مطلقةً، لا يخلقها المجتمع وإنما أستحقها الإنسان بحكم إنسانيته، أولها على الإطلاق الحرية التي عنها تنشأ المساواة والحقوق الأخرى ، وهى حق الملكية والحرية الشخصية وحق الدفاع عنهما.

السلطة حسب –لوك– تنشأ بالتراضي المشترك والتعاقد الإرادي، لأن أعضاء المجتمع جميعهم أفراد ضمن الحالة الطبيعية، وقد تعاقدوا لصيانة حقوقهم الطبيعية، وعهدوا لأحدهم بالحفاظ على هذه الحقوق لضمان بقاء المجتمع واستمراره[47]. والحاكم –عكس ما جاء به هوبز– احد طرفي العقد تمنح له السلطة مقابل تسخيرها في تحقيق الصالح العام واحترام الحقوق الطبيعية للأفراد، في حين أنه إذا أخل بالالتزام فإنه يحق للأفراد فسخ العقد والثورة عليه.

يعتقد **(جان جاك روسو** Jean-Jacques Rousseau 1712–1778) بأن الحياة الأولى للإنسان هي الحالة الطبيعية، أي حالة الفطرة التي تتسم بثلاثة مبادئ أساسية، الحرية، المساواة ومبدأ العدالة، إلا أنه يراها(حالة لا نظامية)، ولا يمكن للحياة أن تستمر بهذا الشكل اللانظامي لذلك كان سعي الإنسان حثيثاً إلى الحياة الاجتماعية المنظمة، بغرض مواجهة مخاطر البيئة الطبيعية والخارجية، لهذا يرى (روسو) بأنه على الإنسان أن يتخلى عن حقوقه الطبيعية من أجل إيجاد سلطة عليا تخضع للإرادة العامة، أي إرادة الشعب الذي يجب أن يكون هو صاحب السلطة السياسية[48]. فالسلطة عند (روسو) هي سلطة مطلقة للشعب، متوافق عليها يتم من خلالها تنازل الأفراد عن حرياتهم طواعيةً مقابل الحفاظ على حقوقهم الطبيعية.

II- 4- السلطة في العصر الحديث:

لقد شهدت السلطة في العصر الحديث زخماً معرفياً وفكرياً، بلغ مداه مع تلاشي سلطة (السيفين) بيد ثورة البروتستانت، وتأكدت بقيام الثورة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر، وتحول الفكر البشري إلى المعرفة العلمية الواقعية، وما صاحبه من تحول كبير في فهم الأفراد لإنسانيتهم ومطالبهم الحقوقية ومستوياتهم المطلبية والارتقاء بحاجاتهم ولوازمهم من طعام ومسكن إلى الحرية والفن والإبداع، الأمر الذي جعل من السلطة محوراً تدور حوله أراء وكتابات وفلسفات علماء هذا العصر أمثال انجلز، ماركس، غرامشي، ميكيافيلي، فيبر....الخ.

III- تنميط السلطة التنظيمية داخل المؤسسة من حيث رسميتها:

يقتضي الأمر عند الدراسة وجوب تحديد جوهر العلاقة القائمة بين موضوع الدراسة و حالة تنميط السلطة ومستوى المعالجة، ولعلنا لا نختلف إن اعتبرنا أن تنميطها من حيث رسميتها، يأخذ الزخم المعرفي والبحثي الأكبر في مجال التنظيمات، لم له من اثر عملي ملاحظ و موجود وجلي من جهة وإمكانية اعتباره نقطة انطلاق لتفسير الكثير من ممارسات الأفراد و سلوكاتهم التنظيمية، وردود أفعالهم السوسيوسيكولوجية المبنية على تمثلاتهم لهاته السلطة.

عموماً توجهنا عبارة (تنميط السلطة من حيث الرسمية داخل التنظيمات) إلى التأكيد على جوهر الفارق بين الرسمي وغير الرسمي، وطبيعة هذا الفارق وقاعدته و آلية تجسيد (الرسمية) فيها. وإجرائياً يتم فهم المعنى الابستمولوجي والمنهجي للسلطة التنظيمية كالأتي:

III- 1- السلطة الرسمية (أو السلطة الشرعية) :هي السلطة التي لا يمكن أن توجد إلا مع المدراء والمسئولين فقط[49].

تحددها اللوائح والقوانين والقواعد البيروقراطية.

III- 2- السلطة غير الرسمية: تمثل هامشاً من السلطة أو القوة يكسبها الفرد أو تكتل اجتماعي داخل المؤسسة، ليست مستوحاة من قوانين ولوائح التنظيم، بل يتم اكتسابها من خلال محددات سوسيولوجية وثقافية لدى الأفراد والجماعات، تمكنهم من فرض إراداتهم داخل التنظيم.

IV- علاقة البناء والنظم الاجتماعية بتموضع السلطة داخل التنظيم؛ مقاربة تحليلية لنظريات الفعل الاجتماعي

تتميز التنظيمات الحديثة بهيكلة بنيوية تسمح لها بتقسيم العمل وتحديد الأدوار لمختلف أفرادها على الأساس المعرفة المتخصصة والمهارة التي يملكونها، إضافة إلى نظام رئاسي يسمح بتوزيع المهام والسلطات والمسؤوليات على المستويات التنظيمية المختلفة، الأمر الذي يضمن التنسيق بين كامل موارد المنظمة المادية والبشرية وبما يحقق التكامل والتعاضد الذي يضمن للتنظيم الوجود والبقاء والتطور.

وبموجب اعتبار التنظيمات انساق مفتوحة على بيئاتها الخارجية، ذات تأثيراً تبادلياً معها، فان تفاعل الأفراد مع اللوائح والقوانين والقواعد البيروقراطية المتضمنة آليات توجيه السلوك التنظيمي للأفراد وإلزامهم بها، لا يحكمه منطلقاتهم الإلزامية تجاه تلك القواعد فحسب، بل يعمدون إلى خلق إستراتيجيات خاصة بهم توجه سلوكاتهم وتحددها، يختارونها انطلاقاً من قيم و محددات تتفاضل بين الأفراد وتتمايز بين الكتل الاجتماعية داخل التنظيم. ولعل المنطق المعرفي في فهم وتشخيص ممارسات الفرد داخل التنظيم، يفرض البحث والغور في الرواسب الثقافية والاجتماعية والدينية لديه، واستنطاق الأطر البيئية ذات الصلة بالتنشئة الاجتماعية والتي تمثل قاعدة بيانات يستلهم منها سلوكه وفعله الاجتماعي.

وفي خضم الحديث عن الفعل الاجتماعي، لا بد من التنويه بالتراكمية النظرية والمعرفية له، وعلاقته الجدلية المستديمة مع البناء والنظام الاجتماعي، فقد احتل المراكز المتقدمة في أبحاث وأطروحات السوسيولوجيين في مختلف ميادين الطرح والتناول، إذ تُعتبر نظريات الفعل الاجتماعي الوحدة الرئيسية للدراسة؛ حيث يكتسب هذا الفعل الصفة الاجتماعية حينما يتوفر القصد في توجيه السلوك للفاعل أو مجموعة الفاعلين، وهذا يعني أن التفاعل

هو السلوك الذي تنمو فيه الشخصية وتقوم هذه النظريات على رفض السلوكية المتطرفة والتأكيد على المعنى الذاتي في موقف للفاعل والإشارة إلى ضرورة دراسته في ضوء القيم الخاصة بالفاعل وتوقعاته لاستجابة الآخرين، وتدرس هذه النظريات سلوك الأفراد في المجتمع من خلال التصرفات التي يقوم الأشخاص في مواقف محددة ثقافياً وفي انساق معينة للعلاقات الاجتماعية[50].

لقد اعتمدت الكثير من البحوث خاصة الامبريقية منها، ذات التوجه السلوكي في تفسير سلوكات الأفراد وممارساتهم في مختلف روافد العلوم الاجتماعية، على صروح نظرية الفعل الاجتماعي، الذي أثبتت جدارتها في تقديم تفسيرات عقلانية ومنطقية، شهدت لها المقاربات النظرية والمعرفية لجهابذة الفكر السوسيولوجي أمثال (دوركايم، فيبر، بارسونز، بورديو...). فبارسونز قد تأثر كثيراً في بناء نظريته عن الفعل الاجتماعي بأفكار فيبر، إذ عرف الفعل الاجتماعي بأنه كل ضروب السلوك البشري التي توجهها المعاني التي يكونها الفاعل عن العالم الخارجي. فالفعل الاجتماعي أذن يتطلب شروطاً ثلاثة : أدراك الفاعل للبيئة الخارجية، المشاعر والأفكار والدوافع التي تشكل أفعال الفاعل، ثم ردود أفعال الآخرين تجاه هذه الأفعال.

في ميدان سوسيولوجيا المؤسسة؛ تفرض هذه الروابط ذات البعد القرابي على الأفراد نمطاً معيناً من الفعل الاجتماعي، تفسرها سلوكاتهم داخل هذه المؤسسة، فالمسؤولية والالتزام الذي يشعر به الفرد نحو أعضاء العنصر القرابي، يخلق لديه ميلاً فطرياً واجتماعياً، يتأتى بانعكاسات سلوكية إزاء المواقف الطارئة[51]. و تتداخل القيم الاسرية السائدة أيضاً في المجتمع الجزائري مع تلك السائدة في التنظيمات الصناعية، فمثلاً كثيراً ما تنقطع مجموعة من العمال الطوارق عن العمل في واحة تمنراست وفي المراكز الصناعية الاخرى دون ابداء الاسباب، وهو واقع عانت منه شركات التنقيب عن البترول والمعادن في الجنوب الجزائري[52].

وانطلاقاً من خاصية التعقد التي تتضمنها النظم الاجتماعية كافة، يعتبر النسق القرابي، والذي هو في الأساس نظاماً اجتماعياً بسيطاً، فانه احد المكونات الجزئية التي تدخل في تكوين نظام اجتماعي آخر اكبر وأوسع وهو النظام الأسري سالف الذكر، ويتداخل مع نظم جزئية أخرى مثل القرابة الاجتماعية (العائلة الممتدة، العرش) ففي الجزائر نجد مفهوم (ابن العم) الذي لا يُعبر في معناه عن القرابة الدموية فقط، بل يعبر أيضاً عن الانتماء الاجتماعي للمجموعة العشائرية، يعكس ممارسات تتسم في عمومها بالشعور بالمسؤولية والتعاضد الاجتماعي إزاء شركاء القرابة والانتماء، فتقوى كتلتهم وتتساند سلطتهم غير الرسمية داخل التنظيم على حساب السلطة الشرعية المستمدة من اللوائح والقواعد البيروقراطية، في حين حيث أن التلاحم والتماسك ذكر من قبل (ابن خلدون) في مقدمته في تحديده لمفهوم (العصبية) والتي تشرح بواسطتها تطور العشيرة نحو السلطة، فهي أحسن مفهوم لتحديد معنى التماسك أو الروابط الدموية، إذ أن التماسك والبقاء هما العنصران الأساسيان للتكوين الاجتماعي للمجموعة العائلية).

وهو الأمر الذي ينسحب على القيم والمعايير، والبعد الثقافي الايديولوجي الذي ساهم لفترات زمنية في الجزائر في خلق أسس ومقومات التمايز والتكتل داخل المؤسسة، وظلت الجزائر – حسب السويدي- تخضع لمعادلة الصراع القائم بين الفرنكفوني المتغرب والشيوعي المصلح، على حساب دعاة الأصالة والتقليد، يسعى فيها الكل إلى الحصول على هامش من السلطة داخل المؤسسة، إما بتدعيم السلطة الشرعية بالتكتل حولها ومساندتها، وإما بمصارعتها وتضعيفها من خلال التعطيل و الإضراب.

والسلطة والتي لا يمكن قياسها إلا من خلال ممارسات الأفراد لها، كملكية إرادة اتخاذ القرار أو قوة مقاومته، يفسرها تتأثر بالتقاليد الاجتماعية والعادات الموروثة والقيم الدينية، ويبدو تأثير التقاليد الاجتماعية على القرارات التي يتخذها المديرين واضحاً وملموساً من خلال سلوكهم واتجاهاته عند اتخاذ القرارات.

تتوزع السلطة داخل المؤسسة بين الكتل الاجتماعية انطلاقا من محددات تختلف وتتنوع حسب طبيعتها وأهميتها، فهذه المحددات تتركز أساساً على القواعد والإجراءات البيروقراطية التي يستمد منها المدراء ورؤساء المصالح قوة شرعية، لها من الإجراءات والجزاءات والحوافز ما يجعل منها القوة الأساس في المؤسسة، في حين تستمد كتل اجتماعية سلطة من نوع أخر ليست مرتبطة بالقوانين واللوائح، بل من خلال التفاعل والعلاقات الاجتماعية بين أفراد المؤسسة، الذين يكونون كتل اجتماعية، لها من الإرادة ما يمكّنها من بسط بعضاً من السيطرة والنفوذ تتمثل في مقاومة قرارات المدراء أو فرض مطالبهم عليهم في خط عكسي للقوة النازلة، تحدد هذه السلطة غير الشرعية قوتها من قوة الأفراد الممارسين لها، تقوى هذه الكتل بالتفاف الأفراد حولها وتمسكهم بهياكلها، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال مبادئ وقواعد، إما سوسيولجية خالصة تتعلق بالقرابة و الموطن والجهوية.... أو ثقافية ايديلوجية ترتبط بقيم وأفكار معينة....

ولا ينتهي الأمر عند هذه الحد، بل إن المالك للسلطة الشرعية لا تتأتى له القوة الكاملة إلا بإضافة ارثه السوسيوثقافي، الذي يمثل إضافة للسلطة الممنوحة له قانوناً أو العكس فهو يضعفها و يهمشها لحساب السلطة الموازية. فغالبا ما تصطدم القرارات بعناصر اجتماعية تجعلها غير نافذة أو مرتعشة، تفرض من المدير مراعاتها وأخذها بعين الاعتبار. فقد ثبت من خلال الممارسة العملية أن الكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية التي تمارس في مجتمع القرية ولا سيما في الدول النامية تمتد إلى الأجهزة الحكومية وتتأثر، فالتزام كبار الموظفين في هذه الأجهزة في مساعدة أهل قريتهم وتفضيلهم على غيرهم وإنجاز مصالحهم، هو امتداد لتقاليد القرية التي تفرض عليهم هذه الالتزامات[53]، كما أن حاجات الشكوى من عدم شعور المديرين والموظفين بالمسئولية وأهمية الوقت، وعدم الاكتراث بالمواعيد وقلة المثابرة، وانخفاض مستوى الدقة في الأداء مع البطء الشديد والاتكالية على السند الاجتماعي في حال العقوبة والجزاء، كل هذه الصفات ما هي إلا امتداد لعادات وتقاليد المجتمع الريفي في حياة أكثر تعقيداً هي حياة المدينة[54].

نتائج الدراسة:

يمكن أن نتوصل من خلال هذه الدراسة النظرية إلى مجموعة من النتائج نوجزها في:

1- أن سلوك الأفراد في التنظيمات هي في الأخير أفعال اجتماعية، ذات دلالات رمزية معبرة عن الإرث السوسيثقافي والديني لديهم، ومحكومة بتوجه معين ومحدود من قبل البيئات المجتمعية التي ينتمون لها.

2- بين مكتسبات التنشئة الاجتماعية ذات الخصوصية وبين القواعد والإجراءات التنظيمية التي يفرضها التنظيم، ويفرط في الإلزام بها، يتجه الأفراد إلى بناء استراتيجيات خاصة تسمح لهم بخلق هامش من المناورة و اللعب في حدود التنظيم،

3- يعمل الأفراد على إيجاد حلول للمعادلة السلوكية بين ما يفرضه التنظيم ويتوقعه من سلوك وبين رواسبه الاجتماعية.

4- من اجل فهم ممارسات الأفراد وسلوكاتهم داخل المؤسسة يفرض واقع الحال الرجوع والعودة إلى امتداداتهم داخل مكوناتهم الاجتماعية، فهي في الأخير تغذية راجعة لما تفرزه البناءات والنظم الاجتماعية من قيم ومعايير وايديولوجية يتشبع بها هؤلاء الأفراد في خضم عملية متواصلة وممتدة للتنشئة الاجتماعية.

5- السلطة التنظيمية ظاهرة تنظيمية تتوزع بين الكتل الاجتماعية بصفة قانونية شرعية تفرضها القواعد البيروقراطية، وبصفة غير شرعية يفرضها البعد السوسويوثقافي.

6- يتحكم الامتداد الثقافي في تكتل الأفراد ضمن جماعات اجتماعية تبحث عن مقومات القوة والسلطة والمغالبة.

خاتمة:

الدراسة النظرية ذهبت إلى الغور في مكنونات السلطة التنظيمية بوجهيها الرسمي وغير الرسمي داخل التنظيم، والرجوع إلى أصل الأفعال الاجتماعية للأفراد، ومنها فهم آلية تكتل التجمعات البشرية، وبحثها عن مصادر السلطة والقوة والنفوذ، ولان مقومات السلطة التنظيمية تختلف بين البعد السوسيوثقافي الذي يمارس نوعا من الضبط الاجتماعي من خلال ما تفرزه البناءات والنظم الاجتماعية من قيم ومعايير وأعراف وعصبية وجهوية وعشائرية...، وبالتالي تنميط سلوك الأفراد خاصة نحو التكتل واختيار الجماعات الاجتماعية من جهة، وبين قواعد التنظيم البيروقراطي الذي يمنح بإرادة القوانين والتعليمات السلطة للأفراد، فنجدها إذن تتوزع بين مواقع رسمية شرعية، وبين جماعات اجتماعية تمارس السلطة بعيدا عن الخط الرسمي.

المراجع:

(1)- Nobert Sillamy -**Dictionnaire de la psychologie** -Librairie Larousse, paris, 1982,PP:287-28

(2)- محمد سويدي: **بدو الطوارق بين الثبات والتغير**، دراسة سوسيوانتربولوجية في التغير الاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص43.

(3)- الحسيني السيد محمد: **مفاهيم علم الاجتماع**، دار المعارف، القاهرة، 1991، ص94-95.

(4)- لطفي عبد الحميد: **الأنثروبولوجيا الاجتماعية**، دار المعارف، مصر، 1979، ص87.

(5)- Fréderic lebaron; **La sociologie de A a Z** Dunod Paris 2009 p 111

(6)- محمد عبده محجوب: **الاتجاه السوسيولوجي لدراسة المجتمع**، 1986، وكالة المطبوعات 27 شارع فهد السالم، الكويت، 1986، ص19.

(7)- احمد أبو زيد: **البناء الاجتماعي- مدخل لدراسة المجتمع-** الجزء الأول (المفهومات)، الهيئة المصرية للكتاب، ط8، مصر، 1982، ص 128.

(8)- ويكيبديا.

(9)- نبيل توفيق السملوطي: **الدين والبناء الاجتماعي**،ج1، دار الشروق، جدة، العربية السعودية، 1981، ص57.

(10)- سامية محمد جابر: **علم الاجتماع المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص185.

(11)- نفس المرجع، ص184.

(12)- سامية حسن الساعاتي: **الثقافة والشخصية** ، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 1983، ص 104.

(13)- محمد الدقس: **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، ، عمان، 1987ص 28.

(14)- جان توشار: **تاريخ الأفكار السياسية**، ج1، ترجمة ناجي الدراوشة، دار التكوين ،دمشق ، سوريا 1984،ص366-367.

(15)- احمد اقبال: **توماس هوبز ؛ نظرية العقد الاجتماعي**، مقال منشور على الموقع -http://sophia.over()blog.com/article 30299565.html 16افريل 2009.

(16)- صدقة يحيى فاضل : **الفكر السياسي الغربي العلمي دراسة في الأصول والمبادئ**، مكتبة مصباح، جدة، 1990، ص64.

(17)- محمود الحويري: **منهج البحث في التاريخ** ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2001، ص 100.

(18)- حنان المالكي: **روسو جان جاك 1712-1778** موقع الموسوعة العربية الالكتروني.

(19)- جان جاك روسو: **العقد الاجتماعي** ، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص37.

(20)-جون سكوت: علم الاجتماع المفاهيم الأساسية،ط1، ترجمة محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر،بيروت، 2009، ص384

(21)- نيقولا تيماشيف: **نظرية علم الاجتماع** ، ترجمة الجوهري وجماعة من الدكاترة ، دار المعرفة، الاسكندرية،1992، ص55.

(22)- محمد عودة: **اسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دون سنة، ص210.

(23)- نفس المرجع ص212

(24)- احمد أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص130.

(25)- نفس المرجع، ص148.

(26)- سامية حسن الساعاتي، مرجع سبق ذكره، ص 105-106.

(27)- نبيل توفيق السمالوطي، مرجع سبق ذكره، ص167.

(28)- إحسان محمد حسن:**التصنيع وتغيير المجتمع**، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، دس، ص163-164.

(29)- محمد الجوهري : **المدخل الى علم الاجتماع**، الدار الدولية للاستثمارات، القاهرة، 2007، ص 133.

(30)- محمد علي محمد: **أصول الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1990، ص 289.

(31)- صلاح الدين شروخ: **علم النفس الاجتماعي والإسلام**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010،ص238.

(32)-عاطف عطية : **المجتمع، الدين والتقاليد، بحث في إشكالية العلاقة بين الثقافة والدين والسياسة**، ، جروس برس، لبنان، 1993، ص 48.

(33)- أحمد زكي بدوي : **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، 1978، ص 398.

(34)- الجريدة الرسمية، المادة الأولى، الباب الأول، أحكام عامة الأمر رقم75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم .

(35)- Fréderic Le baron : sociologie de A a Z, Dunod, Paris, 2009. p42

(36)- خليل احمد خليل: **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت،1984، ص196.

(37)Maurice Duverger: **introduction a une sociologie des régimes politiques**; traite de sociologie, Tom II, PUF, France, 1968, P3.

(38)- السيد الحسني : **علم الاجتماع السياسي؛ المفاهيم والقضايا**، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص48.

(39)- نفس المرجع نفس الصفحة

(40)- حسين عبد الحميد احمد رشوان: **في القوة والسلطة والنفوذ** مركز الإسكندرية للكتاب، الازاريطة، 2006-2007 ص88.

(41)- نفس المرجع، ص91.

(42)- سورة الشورى، الاية38.

(43)- حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص94.

(44)- مولود زايد الطيب: **علم الاجتماع السياسي**، جامعة السابع من ابريل، ليبيا، 2007، ص76.

(45)- نفس المرجع، نفس الصفحة.

(46)- محمد عابد الجابري: **فكر ابن خلدون العصبية والدولة**، ط6، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1994، ص196.

(47)- نفس المرجع نفس الصفحة.

(48)- مولود زايد الطيب: مرجع سبق ذكره، ص44.

(49)-نفس المرجع، ص46.

(50)- رامي اندراوس، عادل معايعة، عبد المحسن الحويلة: **الإدارة التربوية الفاعلة ومدرسة المستقبل**، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن، 2012، ص286.

(51)- مصلح صالح: **الشامل، قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية**، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض،1999 ص26.

(52)- فرانز فانون: **سوسيولوجية ثورة** ، ترجمة نوقان قرقوط، دار الطليعة، بيروت، 1970، ص110.

(53)- محمد السويدي، مرجع سبق ذكره، ص181

(54)- عبد الكريم درويش، و ليلي تكلا: **أصول الإدارة العامة**، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1990 ، ص 135-145.

(55)- شوقي عبد المنعم: **الإدارة التنفيذية وأثرها في أداء الخدمات التنفيذية**، المنظمة العالمية لحرية الثقافة، دار المعارف، القاهرة، دون سنة النشر، ص57.

الهوامش :

[1] - Nobert Sillamy -**Dictionnaire de la psychologie** -Librairie Larousse, paris, 1982,PP:287-28

[2] - محمد سويدي: **بدو الطوارق بين الثبات والتغير**، دراسة سوسيوانتربولوجية في التغير الاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص43.

[3] - الحسيني السيد محمد: **مفاهيم علم الاجتماع**، دار المعارف، القاهرة، 1991، ص94-95.

[4] - لطفي عبد الحميد: **الأنثروبولوجيا الاجتماعية**، دار المعارف، مصر، 1979، ص87.

[5] - Fréderic lebaron; **La sociologie de A a Z** Dunod Paris 2009 p 111

[6] - محمد عبده محجوب: **الاتجاه السوسيولوجي لدراسة المجتمع**، 1986، وكالة المطبوعات 27 شارع فهد السالم، الكويت، 1986، ص19.

[7] - احمد أبو زيد: **البناء الاجتماعي- مدخل لدراسة المجتمع-** الجزء الأول (المفهومات)، الهيئة المصرية للكتاب، ط8، مصر، 1982، ص 128.

[8] - ويكيبديا.

[9] - نبيل توفيق السملوطي: **الدين والبناء الاجتماعي**،ج1، دار الشروق، جدة، العربية السعودية، 1981، ص57.

[10] - سامية محمد جابر: **علم الاجتماع المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص185.

[11] - نفس المرجع، ص184.

[12] - سامية حسن الساعاتي: **الثقافة والشخصية** ، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 1983، ص 104.

[13] - محمد الدقس: **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، ، عمان، 1987ص 28.

[14] - جان توشار: **تاريخ الأفكار السياسية**، ج1، ترجمة ناجي الدراوشة، دار التكوين ،دمشق ، سوريا 1984،ص366-367.

[15] - احمد اقبال: **توماس هوبز ؛ نظرية العقد الاجتماعي**، مقال منشور على الموقع http://sophia.over()-blog.com/article-30299565.html 16افريل 2009.

[16] - صدقة يحيى فاضل : **الفكر السياسي الغربي العلمي دراسة في الأصول والمبادئ**، مكتبة مصباح، جدة، 1990، ص64.

[17] - محمود الحويري: **منهج البحث في التاريخ** ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2001، ص 100.

[18] - حنان المالكي: **روسو جان جاك 1712-1778** موقع الموسوعة العربية الالكتروني.

[19] - جان جاك روسو: **العقد الاجتماعي** ، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص37.

[20] - جون سكوت: علم الاجتماع المفاهيم الأساسية،ط1، ترجمة محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر،بيروت، 2009، ص384

[21] - نيقولا تيماشيف: **نظرية علم الاجتماع** ، ترجمة الجوهري وجماعة من الدكاترة ، دار المعرفة، الاسكندرية،1992، ص55.

[22] - محمد عودة: **اسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دون سنة، ص210.

[23] - نفس المرجع ص212

[24] - احمد أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص130.

[25] - نفس المرجع، ص148.

[26] - سامية حسن الساعاتي، مرجع سبق ذكره، ص 105-106.

[27] - نبيل توفيق السمالوطي، مرجع سبق ذكره، ص167.

[28] - إحسان محمد حسن:**التصنيع وتغيير المجتمع**، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، دس، ص163-164.

[29] - محمد الجوهري : **المدخل الى علم الاجتماع**، الدار الدولية للاستثمارات، القاهرة، 2007، ص 133.

[30] - محمد علي محمد: **أصول الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1990، ص 289.

[31] - صلاح الدين شروخ: **علم النفس الاجتماعي والإسلام**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010،ص238.

[32] - عاطف عطية : **المجتمع، الدين والتقاليد، بحث في إشكالية العلاقة بين الثقافة والدين والسياسة**، ، جروس برس، لبنان، 1993، ص 48.

[33] - أحمد زكي بدوي : **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، 1978، ص 398.

[34] - الجريدة الرسمية، المادة الأولى، الباب الأول، أحكام عامة الأمر رقم75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم .

[35] - Fréderic Le baron : sociologie de A a Z, Dunod, Paris, 2009. p42

[36] - خليل احمد خليل: **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت،1984، ص196.

[37] - Maurice Duverger: **introduction a une sociologie des régimes politiques**; traite de sociologie, Tom II, PUF, France, 1968, P3.

[38] - السيد الحسني : **علم الاجتماع السياسي؛ المفاهيم والقضايا**، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص48.

[39] - نفس المرجع نفس الصفحة

[40] - حسين عبد الحميد احمد رشوان: **في القوة والسلطة والنفوذ** مركز الإسكندرية للكتاب، الازاريطة، 2006-2007 ص88.

[41] - نفس المرجع، ص91.

[42] - سورة الشورى، الاية38.

[43] - حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص94.

[44] - مولود زايد الطيب: **علم الاجتماع السياسي**، جامعة السابع من ابريل، ليبيا، 2007، ص76.

[45] - محمد عابد الجابري: **فكر ابن خلدون العصبية والدولة**، ط6، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1994، ص196.

[46] - نفس المرجع نفس الصفحة.

[47] - مولود زايد الطيب: مرجع سبق ذكره، ص44.

[48] - نفس المرجع، ص46.

[49] - رامي اندراوس، عادل معايعة، عبد المحسن الحويلة: **الإدارة التربوية الفاعلة ومدرسة المستقبل**، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن، 2012، ص286.

[50] - مصلح صالح: **الشامل، قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية**، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض،1999 ص26.

[51] - فرانز فانون: **سوسيولوجية ثورة** ، ترجمة نوقان قرقوط، دار الطليعة، بيروت، 1970، ص110.

[52] - محمد السويدي، مرجع سبق ذكره، ص181

[53] - عبد الكريم درويش، و ليلي تكلا: **أصول الإدارة العامة**، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1990 ، ص 135-145.

[54] - شوقي عبد المنعم: **الإدارة التنفيذية وأثرها في أداء الخدمات التنفيذية**، المنظمة العالمية لحرية الثقافة، دار المعارف، القاهرة، دون سنة النشر، ص57.